# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

## النفط الكويتي ينخفض إلى 58,9 دولارا

خفض سعر برميل النفط الكويتي 87 سنتا في تداولات نهاية الأسبوع ليبلغ 58,89 دولارا مقابل 59,76 دولارا للبرميل في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 98 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 62,2 دولارا، كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 73 سنتا ليصل الى مستوى 59,69 دولارا.

# البيتكوين.. استمرار كسر الحواجز والمستويات القياسية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

## □ 16,6 ألف دولار أعلى سعر حتى الآن بما يعادل 5 آلاف دينار

## □ القيمة السوقية للبيتكوين تقارب نصف أصول الصندوق السيادي الكويت

**مصطفى صالح**

تواصل عملة البيتكوين كسر جميع الثوابت والتمرد على الأطر النظرية التقليدية فكل ما كتب عن نظريات النقود والشروط الواجب توافرها في العملة كي تصبح نقودا متداولة معترفا بها لا ينطبق على البيتكوين منها سوى اتفاق مجموعة من الأفراد والمؤسسات على التعامل بها واختزان القيمة من خلالها.

هكذا قفزت العملة الرقمية الأشهر عالميا الى مستويات غير مسبوقة بنهاية الأسبوع الماضي لتصل الى 16,6 ألف دولار وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق والتي سارعت بالتراجع من تلك المستويات الى 15 ألف دولار وهو السعر الذي لم يكن أكثر المتفائلين بالبيتكوين يتوقع الوصول له بتلك السرعة القصوى التي لا تحيد العملة الرقمية عن السير بها. وحققت البيتكوين مكاسب سوقية كبيرة خلال الأسبوع الماضي، حيث ارتفع سعرها 30٪ في 6 جلسات فقط وتخطت القيمة السوقية لكل عملات البيتكوين المتداولة حول العالم 270 مليار دولار لتصل بذلك إلى أكثر من ضعف القيمة السوقية لبنك «غولدمان ساكس» أحد أكبر البنوك الدولية.

وتقارب القيمة السوقية للبيتكوين الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول مثل سنغافورة وفنزويلا ومصر وتشيلي وبالمقارنة مع أصول الصندوق السيادي الكويتي فقد وصلت القيمة السوقية للبيتكوين إلى نصف قيمة أصول الصندوق البالغة 540 مليار دولار حسب أحدث التقديرات.

### أسباب تدعم مواصلة الارتفاع

هناك العديد من العوامل التي تتوالى في الظهور لتدعم استمرار قفزات بأسعار البيتكوين فعلى الرغم من اتجاه عدد كبير من الخبراء والحكومات والبنوك المركزية عن التحذير بشكل مستمر من انتشار التعامل في سوق العملات الإلكترونية الرقمية المشفرة، لكنها واصلت طريقها وتلك الأسباب هي:

1 ـ تلقت «بيتكوين» دعما بعد إعلان الجهة الرئيسية المنظمة لسوق المشتقات في الولايات المتحدة أمس أنها ستسمح لمجموعة «سي. إم.إي»، و«سي.بي.أو.إي غلوبال ماركتس» بإدراج عقود بتكوين آجلة.

2 ـ وتوقع مختصون في مجال العملات أن تصبح ألمانيا عاصمة العملات المشفرة في العالم مع إقبال عديد من المعاهد والجامعات المرموقة على المصاريف بعملة بيتكوين، الأمر الذي يعزز موقع العملات الرقمية في العالم.

وتفتح هذه الخطوة الباب لمزيد من التنظيم الرقابي لكنها تسهل أيضا توسيع نطاق تبنيها إذ إن العقود الآجلة والمشتقات الأخرى ستزيد من سهولة تداول فئة الأصول الجديدة.

### الطريق للمشروعية الدولية

وعلى الرغم من تلك العوامل الايجابية المتواصلة التي تدعم البيتكوين الا أن هناك 3 عوامل رئيسية هي التي تمنح المشروعية الدولية للبيتكوين وتفتح الطريق أمام باقي العملات الرقمية وهي:

1 ـ اعتراف صندوق النقد الدولي بالبيتكوين كعملة عالمية يتم التداول على اساسها وإمكانية دخولها كجزء من الاحتياطيات النقدية الدولية من العملات الأجنبية لبعض الدول.

2 ـ اعتراف البنك الدولي بالبيتكوين وإمكانية استخدامها في الاقراض فيما بين الدول وتمويل المشروعات التنموية التي يقوم البنك الدولي الدولي بتمويلها.

3 ـ اعتراف أكبر دولتين من حيث عدد السكان واثنتين من كبرى الاقتصادات العالمية وهما الصين والهند اللذان يقاومان البيتكوين بكل الطرق.

### إحصائيات حسب آخر تداولات

وبحسب آخر تداولات لعملة البيتكوين أمس الجمعة:

- وصل سعر البيتكوين إلى 15,126 ألف دولار بما يعادل 4583 دينارا.
- القيمة السوقية وصلت إلى 253 مليار دولار منخفضة 9٪ عن مستويات الخميس الماضي.
- يصل حجم الصفقات اليومية التي تتم على عملة البيتكوين 443 ألف صفقة.
- 16,7 مليون عملة هو حجم المعروض عالميا في التداولات اليومية للبيتكوين.

### تطبيق مرتبط بالبيتكوين.. الأول بتنزيلات آب ستور

أصبح تطبيق يتعلق بـ «بيتكوين» الأول على متجر تطبيقات «آبل» «آب ستور»، وذلك مع تزايد شعبية تلك العملة الافتراضية وارتفاعها الحاد مؤخرا الذي دفعها لتسجيل مستويات قياسية.

وتصدر تطبيق برم جي للشركة المشغلة لإحدى كبرى بورصات العملة الافتراضية في العالم «Coinbase Inc» الترتيب في التنزيلات للتطبيقات المجانية من خلال «آب ستور» في الولايات المتحدة الخميس الماضي. وتزامن الزخم الكبير على تنزيل التطبيق المجاني مع مواصلة تحطيم البيتكوين لمستويات قياسية بالأسعار وتخطى عتبة الـ 16 ألف دولار بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي وتخطي القيمة السوقية ما يزيد على الربع تريليون دولار.

---

المستشار الكويتي

د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وادارة
abumishari1@yahoo.com

## «البيتكوين».. أزمة مالية قادمة!

«البيتكوين».. عبارة عن عملة وهمية «افتراضية» مشفرة، من تصميم شخص مجهول الهوية يعرف باسم ساتوشي ناكاموتو، وتشبه هذه العملة الى حد ما العملات المعروفة كالدولار واليورو وغيرهما من العملات.

ولكنها تختلف في أنها وهمية، أي تعاملاتها تكون عبر الإنترنت وليس لها وجود مادي ومشفرة، أي لا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها، أو حتى معرفة صاحب العملات، وظهرت هذه العملة في العام 2009 وهناك عملات وهمية غيرها، لكن «البيتكوين» الأكثر شهرة وتداولا. وقد بدأ طرح «البيتكوين» عام 2009 بسعر 0,001 دولار، حتى وصلت لأكثر من 16 ألف دولار، وهناك الكثير من يشتري ويبيع بهذه العملة الوهمية من الشركات والبنوك والأفراد.

ولكن أغلب الدول لا تعترف بهذه العملة، لأن تعاملاتها سرية جدا ورسومها منخفضة وغير مخصصة لبلد معين، ولذلك هناك مخاطر لتداول هذه العملة لعدم وجود رقابة رسمية من البنوك المركزية، بالاضافة الى انها تشكل خطرا على العملة الأجنبية، وقد تستخدم في الإرهاب، او قد تستخدم من قبل الهاكرز.

والغريب في الأمر أنه منذ العام 2009 حتى الآن ونحن على مشارف نهاية 2017 يعني 9 سنوات تقريبا، لم تقم دولة واحدة بإصدار قانون أو تشريع يمنع التعامل ببيع او شراء هذه العملة وغيرها من العملات الوهمية، أو على الأقل تنظيمها ووضعها في الأطر القانونية حتى يمكن مشتري العملة من حفظ حقوقه ورفع قضية في حالة تم النصب أو سرقة استثماره، الا أن دولا قليلة منعتها مثل السعودية والمغرب.

وكما قرأت أن بورصة ناسداك، ثاني أكبر بورصة في العالم من حيث القيمة السوقية، تهدف إلى إدراج عقود البيتكوين الآجلة في النصف الأول من 2018، وهناك تحذيرات من دول وخبراء من أن المكاسب الأخيرة تمثل فقاعة قد تسبب خسائر حادة للمستثمرين خلال الفترة المقبلة، وأن هنا إمكانية لعودتها مرة أخرى لمستوى 100 دولار، لذلك هناك توقعات بأن العملات الوهمية ستحدث أزمة مالية عالمية قادمة.

---

### «بنك أوف أميركا»: بلوغ السعر 70 دولارا منتصف 2018

# أسعار النفط بين ضغط الإنتاج الأميركي ودعم الطلب الصيني

وكالات: تتحدد أسعار النفط كباقي أسعار السلع العالمية وفقا للعرض والطلب ولكن العوامل التي تتحدد في كمية المعروض وكذلك المطلوب عالميا أصبحت متغيرة ومتنوعة وتزداد تعقيدا وهو ما يصعب من التكهن بأسعار النفط في الأجل المتوسط والطويل، ومن أبرز العوامل التي تحدد الطلب على النفط عالميا هي واردات السوق الصيني أكبر الأسواق العالمية المستوردة للنفط.

وكانت أسعار النفط قد استقرت بنهاية تعاملات الأسبوع بدعم من الطلب القوي على النفط الخام في الصين بعد ان ارتفعت واردات الصين من النفط الخام لتصل إلى 37,04 مليون طن في نوفمبر بمعدل 9,01 ملايين برميل يوميا، لتسجل ثاني أعلى رقم قياسي لها، وفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية.

لتستقر العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير عند 62,20 دولارا للبرميل، بينما استقر خام «نايمكس» عند 56,66 دولارا للبرميل، دون تغيير تقريبا عن سعر تسوية الخميس الماضي البالغ 56,69 دولارا.

ومن المتوقع أن تستمر واردات الصين من النفط الخام في الارتفاع خلال السنوات المقبلة، نظرا لتراجع إنتاج العديد من حقولها، مما يجعل الصين أكثر اعتمادا على واردات النفط الخام خلال الفترة المقبلة من رقم قياسي بلغ 68,0٪ عام 2017 إلى ما يقرب من 80٪ بحلول عام 2021.

وضمن أبرز العوامل التي تؤثر على تحديد الطلب العالمي ايضا يأتي الاعتماد على الطاقة النظيفة وزيادة أعداد السيارات الكهربائية وان كانت لاتزال تلك العوامل غير مؤثرة بالشكل الكبير في الأجل القصير الا ان كل الدراسات والتقارير تحذر من تأثير أكبر في الأجل الطويل والمتوسط.

ويأتي استقرار الأسعار المدعوم من زيادة الطلب الذي يقابله إجراءات تخفيض الإمدادات التي تقودها «أوبيك» بعد تشديدها للسوق بالفعل هذا العام وكان آخر قرارات المنظمة خلال الأيام القليلة الماضية بمد فترة الالتزام بخفض انتاج النفط من الدول الكبرى المنتجة والمصدرة بقيادة السعودية والتنسيق مع روسيا حتى نهاية العام المقبل.

وعلى الجانب الأميركي تزداد التوقعات بزيادة الانتاج الأميركي من النفط مع التطور الذي تشهده تقنيات استخراج النفط الصخري وزيادة مخزونات النفط الأميركي وتمتد ظاهرة النفط الصخري ليس فقط بأميركا وانما لكندا وغيرها من الدول التي باتت تبحث عن النفط الصخري بشراهة.

رفع بنك كريدي سويس الخميس الماضي توقعاته لسعر النفط في 2018، إلى 60 دولارا للبرميل من 53 دولارا سابقا وعزى ذلك إلى قوة التزام أوبيك بتعهداتها بخفض الإنتاج وقال البنك إن الالتزام القوي قد يعيد مخزونات النفط بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوياتها الطبيعية العام المقبل. وبين محللون لدى كريدي سويس في مذكرة أنهم سيواصلون افتراض ارتفاع مستوى الامتثال للسقف الذي تم تطبيقه في يناير 2017 حتى يبلغ مستوى مخزون الخام لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متوسطة لـ5 سنوات، وهو ما يتوقع المحللون حدوثه في الربع الثالث من 2018، بحسب ما ورد في «رويترز». وأضاف البنك انه من المرجح أن تتسارع عملية استعادة التوازن بفعل تحسن نمو الطلب وتعطل الإمدادات من نيجيريا وليبيا وفنزويلا.

في المقابل، أعلن «بنك أوف أميركا ميريل لينش» عن توقعاته بوصول النفط إلى 70 دولارا للبرميل بحلول منتصف العام المقبل، بدعم من الطلب العالمي القوي وتخفيضات الإمدادات من قبل «أوبيك» ومنتجي النفط الآخرين، إلا أن زيادة إنتاج النفط الخام الأميركي بات يهدد تلك الجهود.

---

# «بيتك»: 8٪ انخفاض أسعار الأراضي السكنية بالكويت في الربع الثالث

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»: إن متوسط سعر المتر المربع في أراضي السكن الخاص على مستوى المحافظات سجل 609 دنانير في الربع الثالث بانخفاض لم تتجاوز نسبته 1٪ عن الربع الثاني، وتعد تلك النسبة أقل من تراجع الأسعار على مستوى المحافظات في الأرباع الفصلية من العام الماضي. كما سجلت الأسعار انخفاضا في الربع الثالث وصلت نسبته 8٪ على أساس سنوي. ويلاحظ استقرار مستويات الأسعار في محافظة العاصمة على أساس ربع سنوي، في الوقت الذي مازالت مستويات الأسعار في باقي المحافظات تسجل معدلات انخفاض محدودة على أساس ربع سنوي، وجاءت محافظة الفروانية تليها محافظة مبارك الكبير بأقل تراجع أي بحدود تقل عن نصف٪ فيما سجلت محافظة الأحمدي انخفاضا نسبته 5,6٪ عن الربع الثاني.

بينما تعد مستويات الأسعار في الربع الثالث من العام الحالي أدنى منها في ذات الفترة من العام الماضي، ويلاحظ تحسن معدلات التراجع السنوي التي سجلتها معظم المحافظات، وكانت الأسعار في محافظة الأحمدي أقل المحافظات تراجعا مسجلة 5,2٪ على أساس سنوي، فيما سجلت محافظة الفروانية أكثر نسبة تراجع وصلت 14,1٪.

سجل متوسط سعر المتر للأراضي الاستثمارية على مستوى المحافظات 1560 دينار بنهاية الربع الثالث منخفضا بشكل طفيف بنسبة 0,2٪ عن متوسط السعر في نهاية الربع الثاني، مع استقرار في مستويات الأسعار في معظم المحافظات، وانخفاض طفيف لباقي محافظات الكويت منها محافظة العاصمة التي تراجع فيها بنسبة طفيفة.

وكذلك محافظتي حولي والفروانية، ليستمر التحسن في معدلات التراجع لمتوسط السعر في كافة المحافظات مقابل انخفاض أكبر في الربع الثالث من العام الماضي وصل إلى 1,5٪ على أساس ربع سنوي، كما يتضح ذلك أيضا في تحسن الانخفاض المحسوب على أساس سنوي إلى 5٪ في الربع الثالث مقابل 13٪ في نفس الفترة العام الماضي. وتباينت معدلات التراجع المحسوبة على أساس سنوي على مستوى المحافظات لتسجل محافظة الفروانية أعلى المحافظات تراجعا بنسبة 9٪ فيما سجلت محافظة الجهراء أقل المحافظات انخفاضا بنسبة 2٪ عن الربع الثالث من العام الماضي.

تعد العقارات الاستثمارية استثمارا يدر عائدات تتميز بالتنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى، تشهد مستويات العوائد على هذه الأنواع من العقارات حالة استقرار ملحوظة حتى الربع الثالث من العام على مستوى المحافظات، مستقرة عند نسب تتراوح بين 7,3٪ و8,5٪ على مستوى محافظات الكويت، ومازالت تزيد في العقارات الاستثمارية على معدلات عوائد العقارات التجارية في معظم المحافظات، مع استقرار عوائد الاستثمارية في الربع الثالث، ففي محافظة العاصمة سجلت عوائد العقارات الاستثمارية 7,3٪، وفي محافظة حولي استقر معدل العائد مسجلا 7,9٪ في الربع الثالث.

● التقرير كاملا بصيغة PDF على موقع «الأنباء» الإلكتروني.